الأمم المتحدة
A/RES/63/303

Distr.: General
13 July 2009

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون
البند ٤٨ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/63/L.75*)]

٦٣/٣٠٣ – الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تلاحظ انعقاد المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية في نيويورك، في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، واعتماد المؤتمر للوثيقة الختامية،

تقرر تأييد الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، المرفقة بهذا القرار.

الجلسة العامة ٩٥
٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩

المرفق

الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

نحن رؤساء الدول والحكومات والممثلين السامين، اجتمعنا في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في إطار المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية.

١ – إن العالم يواجه أسوأ أزمة مالية واقتصادية منذ الكساد الكبير. فالأزمة التي بدأت داخل المراكز المالية الرئيسية في العالم وأخذت معالمها تتكشف طالت الاقتصاد العالمي بأسره وترتبت عليها آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية شديدة الوطأة. وإننا ليساورنا قلق بالغ إزاء وقعها الضار على التنمية. فهذه الأزمة تؤثر بشكل سلبي على البلدان كافة، لا سيما البلدان

النامية، وتهدد سبل عيش الملايين ورفاههم وفرصهم في التنمية. والواقع أنها لم تسلط الضوء فحسب على مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي طال أمدها، بل أدت أيضا إلى تكثيف الجهود من أجل إصلاح وتعزيز النظام والهيكل الماليين الدوليين. والتحدي الماثل أمامنا هو أن نكفل تناسب إجراءات ووسائل التصدي للأزمة مع حجمها وعمقها ودرجة إلحاحها وتوافر التمويل الكافي لهذه الإجراءات ووسائل التصدي وتنفيذها على وجه السرعة وتنسيقها بالشكل المناسب على الصعيد الدولي.

٢ - ونؤكد من جديد مقاصد الأمم المتحدة المبينة في ميثاقها ومن بينها ''تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية'' و ''جعل الأمم المتحدة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة''. وفي مواجهة التحديات الراهنة تغدو لمبادئ الميثاق أهمية خاصة. فالأمم المتحدة، بفضل ضمها في عضويتها لبلدان العالم وبحكم شرعيتها، هي أفضل من يشارك في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى تحسين وزيادة فعالية أداء النظام والهيكل الماليين الدوليين. ومؤتمر الأمم المتحدة هذا جزء من جهدنا الجماعي على طريق الانتعاش. فهو ينطلق مما تضطلع به بالفعل جهات فاعلة شتى في مختلف المحافل ويسهم فيه وهو يهدف إلى دعم العمل في هذا المجال مستقبلا وتحديد توجهاته وتوفير الزخم السياسي اللازم له. ويسلط هذا المؤتمر الضوء أيضا على أهمية دور الأمم المتحدة في المسائل الاقتصادية الدولية.

٣ - ومع أن البلدان النامية لم تتسبب في الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فإنها تأثرت بها بشدة. وقد بات التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تحقق في السنوات الأخيرة، وبخاصة في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، مهددا في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. ولا بد من تأمين هذا التقدم الذي استند في جانب منه إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في فترة ما في بلدان عديدة ومن تعزيزه في مواجهة الأخطار التي تنطوي عليها الأزمة. ويجب أن نسترشد في جهودنا بضرورة معالجة التبعات الإنسانية للأزمة، وهي: ازدياد عدد الفقراء والضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال، الذين يعانون ويموتون من الجوع وسوء التغذية ومن الأمراض الممكن الوقاية منها وعلاجها، وهو عدد تجاوز الحد المقبول؛ وارتفاع معدل البطالة؛ وتقلص إمكانيات الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية؛ وعدم كفاية الحماية الاجتماعية في بلدان عديدة في الوقت الراهن. كما أن المرأة ينقصها الدخل المأمون وتعاني من ازدياد أعباء رعاية الأسرة. ولهذه التبعات الإنسانية تحديدا تداعيات خطيرة في مجال التنمية تمس الأمن البشري للمتضررين. ومن ثم، فإن الانتعاش على نحو منصف على الصعيد العالمي يستلزم من البلدان كافة مشاركة كاملة في تحديد السبل المناسبة للتصدي للأزمة.

٤ - وعلى الرغم من تضرر جميع البلدان من الأزمة المالية والاقتصادية، من المهم مراعاة تباين آثار الأزمة وما تنطوي عليه من تحديات بالنسبة لمختلف فئات البلدان النامية. فقد بات تحقيق تلك البلدان أهدافها الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عيها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، مهددا بقدر أكبر من جراء الأزمة. وإننا يساورنا القلق بوجه خاص إزاء أثر الأزمة في البلدان التي تمربظروف خاصة، ومن بينها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وفي البلدان الأفريقية والبلدان الخارجة من نزاع. ويساورنا القلق بالمثل إزاء التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل وسكانها من الضعفاء والفقراء في مجال التنمية. فبالنسبة لتلك البلدان جميعا، تطرح الأزمة تحديات فريدة لجهودها الرامية إلى تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية. ومن ثم لا بد أن تراعى في الجهود الجماعية للتصدي للأزمة الاحتياجات الخاصة لهذه الفئات المختلفة من البلدان النامية بما يشمل فرص التبادل التجاري والوصول إلى الأسواق والحصول على التمويل الكافي وعلى تمويل بشروط ميسرة وبناء القدرات وتعزيز الدعم المقدم لأغراض تحقيق التنمية المستدامة والحصول على مساعدات مالية وتقنية والقدرة على تحمل الدين وتدابير تيسير التبادل التجاري وتطوير الهياكل الأساسية وإرساء السلام والأمن وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بالتزاماتنا الدولية السابقة في مجال التنمية.

٥ - إن السلام والاستقرار والرخاء أمور متلازمة لا تقبل التجزئة. وفي ظل الاقتصاد المعو لم الذي يميز عصرنا هذا ازداد ترابط الأمم كافة أكثر من أي وقت مضى. وإن اتساع نطاق الأزمة ليشمل العالم بأسره يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة ومنسقة لمعالجة أسبابها وتخفيف وطأتها وتعزيز أو إنشاء الآليات الضرورية للمساعدة على منع نشوب أزمات مماثلة في المستقبل.

٦ - وهذا المؤتمر يمثل معلما أساسيا في التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المتواصل والمتضافر بمعالجة الأزمة وتأثيرها في التنمية. فقد توصلنا اليوم إلى توافق عالمي في الآراء حول سبل التصدي لهذه الأزمة وقمنا بترتيب أولويات الإجراءات اللازمة وحددنا دورا واضحا للأمم المتحدة. ونحن إذ نفعل ذلك إنما ننشد صالح الأمم كافة ونهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية أكثر شمولا وإنصافا وتوازنا وتوجها نحو التنمية واستدامة بما يساعد على قهر الفقر والظلم.

حالة الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن

٧ - ترتبط هذه الأزمة بأزمات وتحديات عالمية متعددة ومترابطة مثل ازدياد انعدام الأمن الغذائي وتقلب أسعار الطاقة والسلع الأساسية وتغير المناخ وعدم إحراز نتائج حتى الآن في

المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفقدان الثقة في النظام الاقتصادي الدولي. وقد تراجع الاقتصاد العالمي بمعدلات تفوق الكثير من التقديرات الأولى ومن المتوقع أن يأتي الانتعاش بالتدريج وبصورة متباينة. وبينما لا تزال بعض البلدان تشهد نموا إيجابيا، وإن كان بمعدلات أبطأ كثيرا، تفيد آخر تقديرات أعدتها الأمم المتحدة بأن الناتج الإجمالي العالمي سيهبط بنسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، مما يعد أول هبوط من نوعه منذ الحرب العالمية الثانية. وتنذر الأزمة بعواقب وخيمة على البشر والتنمية، فملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم يفقدون وظائفهم ودخلهم ومدخراتهم ومنازلهم. وفي تقدير البنك الدولي يفوق عدد الذين دخلوا في دوامة الفقر المدقع ٥٠ مليون نسمة أكثرهم من النساء والأطفال. وتتوقع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن تسهم الأزمة في ارتفاع عدد من يعانون من الجوع ونقص التغذية إلى مستوى غير مسبوق يتجاوز بليون نسمة.

آثار الأزمة

٨ - أحدثت الأزمة آثارا خطيرة واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم وإن كانت متباينة أو أدت إلى تفاقم هذه الآثار. ومنذ أن بدأت الأزمة أفادت دول عديدة بتعرضها لآثار سلبية تختلف في شدتها حسب البلد والمنطقة ومستوى التنمية وتشمل ما يلي:

- زيادات سريعة في معدلات البطالة والفقر والجوع
- تباطؤ معدل النمو وانكماش الاقتصاد
- آثار سلبية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات
- تقلص مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي
- تقلبات حادة في أسعار الصرف
- تزايد العجز في الميزانية وهبوط إيرادات الضرائب وتقلص الوعاء الضريبي
- انكماش التجارة العالمية
- ازدياد تقلب أسعار السلع الأساسية الرئيسية وهبوطها
- انخفاض التحويلات إلى البلدان النامية
- انخفاض إيرادات السياحة بشكل حاد
- هروب رؤوس الأموال الخاصة بصورة مكثفة
- تقلص فرص الحصول على ائتمانات والتمويل التجاري

- قلة ثقة الجمهور في المؤسسات المالية
- قلة القدرة على تعهد شبكات الأمان الاجتماعي وتوفير خدمات اجتماعية أخرى مثل الخدمات الصحية والتعليمية
- ازدياد معدل وفيات الرضع والأمهات أثناء النفاس
- انهيار أسواق الإسكان.

أسباب الأزمة

٩ - العناصر المحركة للأزمة المالية والاقتصادية عناصر معقدة متعددة الأوجه. ونحن نسلم بأن العديد من الأسباب الرئيسية للأزمة يرتبط بمواطن ضعف واختلالات عامة أسهمت في تراجع أداء الاقتصاد العالمي. ومن بين العوامل الرئيسية التي أفضت إلى الحالة الراهنة عدم اتساق سياسات الاقتصاد الكلي وعدم تنسيقها وعدم كفاية الإصلاحات الهيكلية، الأمر الذي أسفر عن نتائج يتعذر تحملها على صعيد الاقتصاد الكلي في العالم. ومما زاد من حدة هذه العوامل القصور الشديد في وضع ضوابط للقطاع المالي والإشراف عليه ورصده وعدم كفاية آليات الرقابة والإنذار المبكر. وقد أدت أوجه القصور التنظيمية هذه التي زادها سوءا الإفراط في الاعتماد على آليات تنظيم الأسواق لنفسها وانعدام الشفافية والنزاهة المالية والسلوك غير المسؤول عموما إلى المغالاة في المجازفة وارتفاع أسعار الأصول على نحو يتعذر استمراره وممارسة الضغوط بشكل غير مسؤول وارتفاع معدلات الاستهلاك الذي تغذيه سهولة الحصول على القروض وتضخم أسعار الأصول. ولم تقدر جهات التنظيم المالي والجهات القائمة على وضع السياسات المالية والمؤسسات المالية حجم المخاطر التي يواجهها النظام المالي بالكامل، أو لم تفطن إلى مدى اتساع نطاق قلة المنعة الاقتصادية وامتداد آثارها عبر الحدود. كما أن عدم التركيز بقدر كاف على التنمية البشرية المنصفة أسهم في إيجاد تفاوتات لا يستهان بها فيما بين البلدان والشعوب. وثمة مواطن ضعف أخرى ذات طابع عام أسهمت هي الأخرى في الأزمة التي يتسع نطاقها بشكل يستدل منه على الحاجة إلى تدخل الحكومات على نحو أكثر فعالية لكفالة التوازن السليم بين مصالح السوق والصالح العام.

التصدي للأزمة

١٠ - إن الأزمة تشملنا جميعا. ولئن كانت المسؤولية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد تقع على عاتقه في المقام الأول، فسوف نواصل جميعا العمل يدا واحدة على التصدي للأزمة على الصعيد العالمي بهمة وعلى نحو منسق وشامل، وفقا لقدرات كل منا ومسؤولياته. وقد اضطلعت البلدان المتقدمة النمو والأسواق الناشئة بدور رائد في استعادة

النمو على الصعيد العالمي. وكانت الأولوية الفورية هي تحقيق استقرار الأسواق المالية واستعادة الثقة فيها ووقف هبوط الطلب والانكماش. واتخذت بالفعل إجراءات حاسمة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتدعيم النظام المالي الدولي. إلا أنه يلزم، في الوقت نفسه، اتخاذ إجراءات قوية وعاجلة للتصدي لأثر الأزمة على أشد فئات السكان ضعفا والمساعدة على تحقيق نمو قوي واستئناف التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم، يلزم أن توضع تحت تصرف البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، حصة كافية من أي موارد إضافية – سواء كانت سيولة قصيرة الأجل أو تمويلا إنمائيا طويل الأجل. ومع أن هذه الأزمة ما زالت شديدة الوطأة على شعوب العالم، ففي اعتقادنا أنها تمثل فرصة لإحداث تغيير ذي شأن. ولذا، لا بد من أن نركز، ونحن ماضين على طريق التصدي للأزمة، على إيجاد فرص عمل وزيادة الرفاه وتعزيز إمكانيات الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية وتصحيح أوجه الاختلال ووضع وتنفيذ نهج للتنمية يمكن استدامتها من الناحيتين البيئية والاجتماعية وبلورة منظور جنساني قوي. ولا بد أيضا من إرساء أسس وطيدة لعولمة قوامها الإنصاف يستفيد منها الجميع وتتوافر فيها مقومات الاستدامة وتدعمها تعدد الأطراف المتجدد. ونحن على ثقة من أننا سنخرج من هذه الأزمة أشد صلابة وأقوى عزما وأكثر اتحادا.

ضرورة التحرك بشكل فوري وحاسم

١١ – نحن ملتزمون بأن نعمل يدا واحدة من أجل التصدي للأزمة على نحو منسق وشامل على الصعيد العالمي، وأن نتخذ إجراءات ترمي إلى تحقيق جملة أمور منها ما يلي:

- استعادة الثقة وتحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع
- صون المكاسب الاقتصادية والإنمائية والاجتماعية
- إمداد البلدان النامية بما يكفيها من دعم للتصدي للآثار الإنسانية والاجتماعية للأزمة، من أجل حماية المكاسب الاقتصادية والإنمائية التي تحققت إلى الآن بعد أن بذلت في سبيلها جهود مضنية ولاستغلال تلك المكاسب، بما في ذلك ما يجري إحرازه من تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
- ضمان قدرة البلدان النامية على تحمل الدين في الآجال الطويلة
- السعي إلى إمداد البلدان النامية بالموارد الإنمائية الكافية دون شروط لا مبرر لها
- إعادة بناء الثقة في القطاع المالي وممارسة أنشطة الإقراض من جديد

- تعزيز التجارة والاستثمار المنفتحين وتنشيطهما ونبذ الحمائية
- المساعدة على تحقيق انتعاش مستدام وشامل للجميع وغير ضار بالبيئة وتوفير الدعم المستمر للجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال التنمية المستدامة
- تعزيز دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في التصدي للأزمة الاقتصادية وتأثيرها في التنمية
- إصلاح وتعزيز النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين، حسب الاقتضاء، بحيث يتكيفا مع التحديات الراهنة
- تعزيز الحوكمة الرشيدة على جميع الصعد، بما في ذلك في المؤسسات المالية الدولية والأسواق المالية
- التصدي للآثار الإنسانية والاجتماعية للأزمة.

مجالات التحرك

جعل الإجراءات التنشيطية مفيدة للجميع

١٢ - في إطار محاولة مواجهة الآثار المباشرة للأزمة، جرى بالفعل اتخاذ عدد من الإجراءات للتصدي للأزمة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. ومع تقديرنا لتلك الجهود، فإننا نشجع على زيادة التعاون والتنسيق بين البلدان فيما تتخذه من إجراءات مالية واقتصادية. ودعم التنمية جزء أساسي لا يتجزأ من حل الأزمة العالمية، بسبل منها الإجراءات الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونحن نشجع البلدان على أن تتجنب لدى تنفيذ التدابير التنشيطية الوطنية أي شكل من أشكال الحمائية، وأن تتفادى إلحاق الضرر ببلدان ثالثة، ولا سيما البلدان النامية.

١٣ - ونحن نشجع البلدان التي بوسعها اتخاذ إجراءات تنشيطية للقطاع المالي على القيام بذلك، وأن تضمن أيضا الاستدامة المالية في الأجل الطويل. ونشجع أيضا فرادى البلدان على تكييف سبل تصديها للأزمة وفقا لظروفها الخاصة وعلى استغلال كل ما يتيسر لديها من إمكانيات في تعبئة الموارد المحلية.

١٤ - وفي حين أن عددا من البلدان المتقدمة النمو واقتصادات الأسواق الناشئة قد نفذ مجموعات من الإجراءات التنشيطية، فإن معظم البلدان النامية في العالم لا تتيح له أوضاعه المالية أي مجال لتنفيذ التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية لمواجهة آثار الأزمة وحفز

الانتعاش. كما يواجه كثير منها نقصا في العملات الأجنبية. وللتصدي للأزمة بصورة وافية، ستحتاج البلدان النامية إلى حصة أكبر من أي موارد إضافية – سواء كانت سيولة قصيرة الأجل أو تمويلا إنمائيا طويل الأجل. ونحن ندعو إلى النظر في وضع آليات لضمان توفير الموارد الكافية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. ونؤكد على وجوب ألا تثقل البلدان النامية أكثر مما ينبغي بالأعباء المالية من جراء الأزمة وآثارها.

١٥ – ولا ينبغي أن تحرم البلدان النامية التي تواجه نقصا حادا وخطيرا في احتياطيات النقد الأجنبي بسبب تداعيات الأزمة التي تؤثر سلبا في حالة ميزان المدفوعات لديها من حقها في استخدام التدابير التجارية الدفاعية المشروعة وفقا لأحكام منظمة التجارة العالمية ذات الصلة، وفي القيام، كملاذ أخير، بفرض قيود مؤقتة على رؤوس الأموال والسعي إلى التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقات بين المدينين والدائنين تسمح للمدين بالتوقف مؤقتا عن تسديد الديون، وذلك لمساعدتها على التخفيف من الآثار السلبية للأزمة وتحقيق استقرار تنمية الاقتصاد الكلي.

١٦ – ونحن ننوه بانعقاد مؤتمر قمة مجموعة البلدان العشرين في لندن في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وبالتزام المجموعة بتوفير مبلغ إضافي قدره ١,١ تريليون دولار للبرنامج الهادف إلى تنشيط الاقتصاد العالمي. وسيوضع جزء كبير من هذه الأموال تحت تصرف الأسواق الناشئة والبلدان النامية. وخصصت حصة محدودة من هذه الموارد (٥٠ بليون دولار) للبلدان المنخفضة الدخل تحديدا. ونحن نهيب بمجموعة البلدان العشرين أن تواصل النظر في تلبية الاحتياجات المالية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل. كما نهيب ببلدان مجموعة العشرين جميعها أن تفي بالتزاماتها وأن ترصد تنفيذها. وبينما نعترف بالقرارات التي اتخذتها مجموعة البلدان العشرين، فإننا عاقدون العزم على تعزيز دور الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك دورها التنسيقي.

١٧ – ويجب أن يكون لدى البلدان المرونة اللازمة لتنفيذ التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية ولاتخاذ إجراءات للتصدي للأزمة تكون محددة الهدف ومصممة وفقا لظروف كل منها. ونحن ندعو إلى تبسيط الشروط بحيث تكون مناسبة التوقيت ومصممة تبعا للاحتياجات ومحددة الهدف وداعمة للبلدان النامية في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية. ونلاحظ في هذا السياق التحسن الذي حدث مؤخرا في إطار الإقراض الخاص بصندوق النقد الدولي بوسائل منها تحديث الشروط واستحداث صكوك أكثر مرونة، من قبيل خطوط الائتمان المرنة، باعتبار ذلك خطوة جديرة بالترحيب. ولا ينبغي للبرامج الجديدة والجارية أن تنطوي بلا مبرر على شروط مسايرة للدورة الاقتصادية. ونهيب

بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تمضي قدما في تقديم المساعدة المرنة والمدفوعة مقدما وبسرعة وبشروط تساهلية بهدف مساعدة البلدان النامية بشكل كبير وسريع على معالجة الثغرات التمويلية. ويتعين على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تكفل، عند القيام بذلك، تطبيق الضمانات المتفق عليها لكفالة استقرارها المالي.

١٨ - ونتيجة لتزايد الترابط بين الاقتصادات الوطنية في عالمنا هذا المتجه نحو العولمة، ولنشوء أنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية تقوم على القواعد الموضوعة، غالبا ما تكون في الوقت الراهن مساحة التحرك في مجال تقرير السياسات الاقتصادية الوطنية، أو بعبارة أخرى نطاق السياسات المحلية، وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الدولية، محكومة بالضوابط والالتزامات الدولية والاعتبارات المتصلة بالأسواق العالمية. ونحن ندرك أن هذه الأنظمة والضوابط والالتزامات والاعتبارات تشكل تحديات للعديد من البلدان النامية التي تسعى إلى بلورة تحركاتها الوطنية للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية. وندرك أيضا أن الكثير من البلدان النامية قد طالب بإتاحة الفرصة له للتمتع بقدر أكبر من المرونة في تقرير السياسات في نطاق هذه القيود باعتبار أن هذه المرونة عنصر ضروري للانتعاش من الأزمة ومعالجة الشواغل الخاصة بكل بلد على حدة، والتي تشمل أمورا منها الآثار الإنسانية والاجتماعية للأزمة وصون التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والاستفادة على نحو فعال من التسهيلات الممنوحة فيما يتصل بالائتمان والسيولة وتنظيم الأسواق والمؤسسات والصكوك المالية المحلية وتدفقات رأس المال واتخاذ قدر محدود من التدابير التجارية الدفاعية. ولا بد لكل حكومة المفاضلة بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية والقيود الناجمة عن فقدان مساحة التحرك في مجال تقرير السياسات.

١٩ - ونحن ندرك أن الحوكمة الرشيدة أمر له أهميته على الدوام إلى جانب الملكية الوطنية للسياسات والاستراتيجيات. ونحن ملتزمون بتعزيز فعالية وكفاءة المؤسسات الاقتصادية والمالية على جميع المستويات - فهي من العوامل الرئيسية المحددة لمستويات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل. كما أننا ملتزمون بتسريع وتيرة عملنا الجماعي الهادف إلى الانتعاش من الأزمة من خلال تحسين الشفافية والقضاء على الفساد وتعزيز الحوكمة. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[(١)] أو لم تنضم إليها على النظر في القيام بذلك، ونهيب بجميع الدول الأطراف تنفيذ الاتفاقية بصرامة.

---

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

٢٠ - وتختلف آثار الأزمة باختلاف المناطق الإقليمية ودون الإقليمية وباختلاف البلدان. وقد أدى تباين الآثار إلى زيادة تعقد هدفنا المشترك المتمثل في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وتعزيز التنمية البشرية. ونظرا إلى معرفة كل مؤسسة إقليمية ودون إقليمية بالاحتياجات التي تخص منطقتها تحديدا، فإننا نلاحظ ما لجهود التعاون الإقليمية ودون الإقليمية من أهمية في مواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية العالمية، ونشجع على تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي مثلا من خلال المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والترتيبات الخاصة باحتياطيات العملات وغيرها من المبادرات الإقليمية، بوصفها إسهاما في التحرك المتعدد الأطراف للتصدي للأزمة الراهنة وفي تحسين القدرة على مواجهة ما قد ينشب من أزمات في المستقبل.

احتواء آثار الأزمة وتحسين القدرة العالمية على مواجهة الأزمات مستقبلا

٢١ - لا يقتصر تأثير هذه الأزمة على القطاعين الاقتصادي والمالي فحسب. فنحن ندرك الآثار الإنسانية والاجتماعية للأزمة والتحديات التي ينطوي عليها التصدي لها. وينبغي أن تراعى في تدابير تخفيف حدة الأزمة على المدى القصير الأهداف الطويلة الأجل، لا سيما الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك حماية البيئة والطاقة النظيفة والمتجددة، والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين والصحة والتعليم والنمو الاقتصادي المتواصل، بما في ذلك توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع. وإن تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي القائمة وإنشاء شبكات جديدة، حيثما تدعو الحاجة، وحماية أوجه الإنفاق الاجتماعية أمور مهمة للنهوض بالتنمية التي محورها الناس وللتصدي للآثار البشرية والاجتماعية للأزمة. ونؤكد من جديد التزامنا بتحقيق أهدافنا الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في الوقت المقرر.

٢٢ - إن توثيق التعاون وتقوية الشراكة بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومصارف التنمية الإقليمية والبنك الدولي ورفع مستوى جهودها يمكن أن يلبي على نحو فعال احتياجات أكثر الفئات تضررا ويضمن أن لا يجري تجاهل محنتهم. ونحن ندعو إلى تعبئة موارد إضافية لتوفير الحماية الاجتماعية وكفالة الأمن الغذائي والتنمية البشرية من خلال جميع مصادر تمويل التنمية، بما فيها المساهمات الثنائية الطوعية، من أجل توطيد الأساس لانتعاش اقتصادي واجتماعي مبكر ومستدام في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا. وينبغي أن توجه تلك الموارد الإضافية عن طريق المؤسسات القائمة، مثل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق وإطار مساندة الضعفاء اللذين اقترح البنك الدولي إنشاءهما ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، حيثما كان ذلك مناسبا. وينبغي أن تقدم هذه الأموال، بما في ذلك أموال

جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، على أساس يمكن التنبؤ به. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤكد أهمية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، نظرا لما له من وجود ميداني واسع النطاق، في دعم الأنشطة المضطلع بها على المستوى القطري للتخفيف من آثار الأزمة في البلدان النامية.

٢٣ - ونحن نتعهد بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على أداء ولايتها الإنمائية. ولصناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة، كل وفقا لولايته، دور هام تقوم به في النهوض بالتنمية وحماية المكاسب الإنمائية، وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بما في ذلك التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، وهي عملية باتت مهددة من جراء الأزمة الاقتصادية الراهنة. وينبغي للأمم المتحدة أن تغتنم الظروف الاقتصادية الراهنة، باعتبارها فرصة لمضاعفة جهودها لتحسين كفاءة وفعالية برامجها الإنمائية لدعم الاتساق على نطاق المنظومة. ونحن ندرك الدور الفريد الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصفها محفلا شاملا للجميع من أجل زيادة فهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة ووضع الإجراءات المناسبة للتصدي لها.

٢٤ - ونحن نقر بأن الأزمة الاقتصادية الراهنة يمكن أن تؤدي إلى زيادة الحاجة إلى الموارد من أجل المساعدة الإنسانية في البلدان النامية. ونشدد على ضرورة اتخاذ تدابير لضمان توفير موارد كافية للتعاون الدولي في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

٢٥ - لقد أثرت الأزمة بشدة على التجارة الدولية في معظم البلدان، لا سيما في البلدان النامية. وبالنسبة إلى العديد من البلدان النامية، تشمل هذه الآثار أمورا عدة منها هبوط الصادرات وخسارة في عائدات التصدير وتقلص إمكانية الحصول على التمويل التجاري وانخفاض الاستثمار الموجه للتصدير والهياكل الأساسية وانخفاض الإيرادات المالية ومشاكل في ميزان المدفوعات. ونحن نتعهد بأن نقاوم جميع النزعات الحمائية وأن نصحح أي تدابير حمائية اتخذت بالفعل. وفي الوقت ذاته، نعترف بحق البلدان في الاستفادة بالكامل من كل ما لديها من مرونة بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها في منظمة التجارة العالمية. ومن المهم أن نساهم في الجهود التي تبذلها منظمة التجارة العالمية وغيرها من الهيئات المختصة لرصد التدابير الحمائية ، بما في ذلك رصد مدى تأثيرها على البلدان النامية، والإبلاغ عنها.

٢٦ - يجب علينا أيضا أن نسعى في إطار جهودنا الرامية إلى التغلب على هذه الأزمة إلى تسخير إمكانيات التجارة بصورة كاملة كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويتسم بالانفتاح وبعدم التمييز وبالإنصاف. ونؤكد من جديد أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المتواصل. وبالتالي نكرر الدعوة إلى الاختتام المبكر وبنجاح لجولة

الدوحة مع تحقيق نتائج طموحة ومتوازنة تزيد من إمكانية الوصول إلى الأسواق وتؤدي إلى زيادة التدفقات التجارية وتضع احتياجات البلدان النامية في الصدارة. ونرحب بالالتزام بإتاحة الفرص لأقل البلدان نموا للوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون تحديد حصص لها؛ على النحو المتفق عليه في إعلان هونغ كونغ الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية[٢]؛ وبتفعيل مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية؛ وبالقيام إلى جانب ذلك بإلغاء جميع أشكال إعانات التصدير؛ وبفرض الضوابط على كل إجراءات التصدير التي لها تأثير مماثل؛ وبإجراء تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوه للتجارة، وفقا لولاية جولة الدوحة وإعلان هونغ كونغ الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية؛ وبالوفاء بالتعهدات القائمة بشأن المعونة لصالح التجارة. ونؤكد أيضا من جديد ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ برنامج عمل منظمة التجارة العالمية الخاص بالاقتصادات الصغيرة، الموافق عليه في إعلان الدوحة الوزاري[٣].

٢٧ - ويعد العمال المهاجرون من أكثر الفئات ضعفا في سياق الأزمة الراهنة. وقد تأثرت التحويلات المالية التي تمثل موارد مالية خاصة كبيرة للأسر المعيشية في البلدان الأصلية للمهاجرين تأثرا خطيرا بسبب ارتفاع معدلات البطالة وضعف معدل نمو الدخل بين العمال المهاجرين، لا سيما في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو. ولتعظيم فوائد الهجرة الدولية لا بد أن نقاوم، مع الامتثال للتشريعات الوطنية ذات الصلة والصكوك الدولية السارية، المعاملة الجائرة والتمييزية للعمال المهاجرين وفرض قيود غير معقولة على هجرة العمالة. فنحن ندرك مدى أهمية المساهمة التي يقدمها العمال المهاجرون لكل من البلدان الأصلية وبلدان المقصد على حد سواء. ونلتزم من ثم بالسماح بهجرة العمالة لتلبية احتياجات سوق العمل.

٢٨ - ويتطلب التصدي على نحو فعال للأزمة الاقتصادية الراهنة الإسراع في تنفيذ الالتزامات القائمة فيما يتصل بتقديم المعونة. وتشتد الحاجة إلى أن تتمسك جميع الجهات المانحة بالتزاماتها وغاياتها المحددة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف وأن تنفذ هذه الالتزامات والغايات التي تعهدت بها في مناسبات ووثائق عدة منها إعلان الأمم المتحدة للألفية[٤] وتوافق آراء مونتيري[٥] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام

---

(٢) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(05)/DEC. متاحة على: http://docsonline.wto.org.

(٣) A/C.2/56/7، المرفق.

(٤) انظر القرار ٥٥/٢.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٢٠٠٥[٦] ومؤتمر قمة البلدان الثمانية المعقود في غلينيغلز وإعلان الدوحة[٧] ومؤتمر قمة البلدان العشرين المعقود في لندن. ونؤكد أن تنفيذ جميع الالتزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورة حاسمة، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بموجبها كثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وبتخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك بتحقيق هدف تخصيص ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا. ونسلم بأن كثيرا من البلدان المتقدمة النمو وضعت جداول زمنية لبلوغ هدف تخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠. ونشجع الجهات المانحة الأخرى على العمل على وضع جداول زمنية وطنية، بحلول نهاية عام ٢٠١٠، لزيادة مستويات المعونة في إطار ما تقوم به من عمليات لتخصيص موارد الميزانية ، من أجل تحقيق الغايات المحددة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن شأن التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات أن يحقق زيادة كبيرة في الموارد المتاحة لتحقيق تقدم في خطة التنمية الدولية وأن يساعد البلدان النامية على تخفيف آثار الأزمة والتصدي لها على نحو أكثر فعالية وفقا لاستراتيجياتها الوطنية. وينبغي للجهات المانحة أن تعيد النظر في ما تقدمه من مساعدة للبلدان النامية وأن تزيدها أو تعيد توجيهها، عند الاقتضاء، للسماح لهذه البلدان بتخفيف آثار الأزمة والتصدي لها على نحو أكثر فعالية وفقا لاستراتيجياتها الوطنية.

٢٩ - ونشدد على أهمية مواصلة جميع الجهات الفاعلة في التنمية مساعي الإصلاح الاقتصادي وإصلاح شؤون الحكم وغير ذلك من الخطوات الهادفة إلى زيادة فعالية المعونة استنادا إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية والمواءمة والتنسيق والإدارة الهادفة إلى تحقيق النتائج.

٣٠ - ونشجع أيضا البلدان النامية القادرة على الاستمرار في بذل جهود ملموسة لتعزيز وتفعيل مبادراتها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على القيام بذلك، وفقا لمبادئ فعالية المعونة. ونؤكد من جديد دعمنا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك التعاون الثلاثي، الذي يوفر موارد إضافية تشتد إليها الحاجة لتنفيذ البرامج الإنمائية.

---

(٦) انظر القرار ١/٦٠.

(٧) انظر القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

٣١ - ويمكن لأشكال التمويل الجديدة الطوعية والمبتكرة أن تسهم في التصدي لمشاكلنا العالمية. ونشجع على زيادة تمويل التنمية من الموارد المتاحة ووضع مبادرات جديدة طوعية ومبتكرة عند الاقتضاء لتوفير مصادر إضافية مستقرة لتمويل التنمية ينبغي أن تكمل مصادر التمويل التقليدية لا أن تحل محلها، وأن تصرف وفقا لأولويات البلدان النامية لا أن تحملها أعباء لا مبرر لها. ونكرر طلبنا إلى الأمين العام أن يعد تقريرا مرحليا بحلول الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، آخذا في اعتباره جميع المبادرات القائمة.

٣٢ - ويجب ألا تؤخر الأزمة التصدي الضروري على الصعيد العالمي لتغير المناخ وتدهور البيئة، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن تكن متباينة والقدرات الخاصة بكل من الجهات المشاركة. ونعترف بأن التصدي للأزمة يوفر فرصة لتشجيع مبادرات الاقتصاد المراعي للبيئة. ونشجع في هذا الصدد البلدان القادرة على وضع مجموعات من التدابير التنشيطية الوطنية على القيام بذلك، من أجل المساهمة في التنمية المستدامة والنمو المتواصل على المدى الطويل وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع والقضاء على الفقر. ومن المهم أن تكون المبادرات والمقترحات العالمية المراعية للبيئة شاملة للجميع وأن تعالج التحديات والفرص المتعلقة بالتنمية المستدامة والبيئة، بما فيها تخفيف آثار تغير المناخ وتكييفها والتمويل ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والإدارة المستدامة للغابات. ونشجع أيضا القطاع الخاص على المشاركة في هذه المبادرات على الصعيد الوطني وفقا للاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية. ونتطلع إلى نجاح الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المقرر عقدها في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، باعتبارها جزءا من جهودنا الكلية لتحقيق الانتعاش من هذه الأزمة على نحو مراع للبيئة.

٣٣ - وتهدد الأزمة المتفاقمة بزيادة ديون البلدان النامية، وبالتالي إضعاف قدرتها على تحمل الدين. ويحد هذا الضغط المتزايد من قدرة هذه الدول على اتخاذ التدابير المالية المناسبة للتخفيف من أثر الأزمة أو على المشاركة في تمويل التنمية. ونؤكد وجوب اتخاذ التدابير المناسبة للحد من الآثار السلبية للأزمة على مديونية الدول النامية وتفادي أزمة ديون جديدة. ونؤيد في هذا الصدد الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من المرونة المتاحة في إطار القدرة على تحمل الدين.

٣٤ - وندعو الدول إلى مضاعفة الجهود من أجل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتخفيف عبء الدين، ونؤكد مسؤولية جميع الجهات المدينة والدائنة عن مسألة القدرة على تحمل الدين، ونشدد على أهمية معاملة جميع الجهات الدائنة بصورة متكافئة. وينبغي للجهات المانحة

والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أيضا أن تنظر بشكل متزايد في توفير المنح والقروض بشروط ميسرة باعتبار ذلك أداتها المفضلة للدعم المالي، من أجل كفالة القدرة على تحمل الدين. وسنستطلع كذلك إمكانية اتباع نهج معززة لإعادة هيكلة الديون السيادية استنادا إلى الأطر والمبادئ القائمة وإلى المشاركة الواسعة النطاق للدائنين والمدينين والتقاسم المتكافئ للأعباء بين الدائنين. وسنستطلع أيضا الحاجة إلى وضع إطار ذي هيكل أفضل للتعاون الدولي في هذا المجال وجدوى ذلك.

٣٥ - ونعترف بأن الزيادة في السيولة العالمية تؤدي دورا مفيدا في التغلب على الأزمة المالية. لذا فإننا نؤيد وندعو بقوة إلى الإسراع في تخصيص الموارد الجديدة العامة بمبلغ ٢٥٠ بليون دولار لحقوق السحب الخاصة. وندعو أيضا إلى التصديق العاجل على التعديل الرابع للنظام الأساسي لصندوق النقد الدولي الذي ينص على أن تخصص بشكل استثنائي ولمرة واحدة حقوق السحب الخاصة، على النحو الذي وافق عليه مجلس محافظي الصندوق في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ونعترف بالحاجة إلى مواصلة استعراض تخصيص حقوق سحب خاصة للأغراض الإنمائية. ونعترف أيضا بما تنطوي عليه حقوق السحب الخاصة الموسعة من إمكانية المساعدة على زيادة السيولة العالمية تصديا لنقص الموارد المالية الحاد الذي سببته هذه الأزمة، والمساعدة على منع الأزمات في المستقبل. وينبغي مواصلة دراسة هذه الإمكانيات.

٣٦ - وقد أدت هذه الأزمة إلى تعالي أصوات بعض الدول داعية إلى إصلاح نظام الاحتياطي العالمي القائم للتغلب على عيوبه. ونعترف بدعوة دول كثيرة إلى مواصلة دراسة الجدوى واستصواب إقامة نظام احتياطي أكثر كفاءة، بما في ذلك الدور الذي يمكن أن تؤديه حقوق السحب الخاصة في أي نظام من هذا القبيل، والأدوار التكميلية التي يمكن أن تؤديها مختلف الترتيبات الإقليمية. ونعترف أيضا بأهمية السعي إلى تحقيق توافق الآراء بشأن نطاق مثل هذه الدراسة وتنفيذها. ونعترف بوجود مبادرات إقليمية ودون إقليمية جديدة وقائمة في مجال التعاون الاقتصادي والمالي تهدف إلى التصدي لجملة تحديات منها نقص السيولة والصعوبات التي تكتنف ميزان مدفوعات الدول الأعضاء في الأجل القصير.

النهوض بعمليات الضبط والرصد

٣٧ - كشفت الأزمة الراهنة عن كثير من أوجه النقص في عمليات فرض الضوابط المالية والإشراف المالي على الصعيدين الوطني والدولي. ونحن نقر بالحاجة الماسة إلى توسيع نطاق هذه العمليات وزيادة كفاءتها فيما يخص جميع المراكز والوكالات والجهات الفاعلة المالية الرئيسية، بما في ذلك المؤسسات المالية ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية والصناديق التحوطية. ومن الواضح أيضا أن ثمة ضرورة لفرض ضوابط أشد إحكاما وأكثر تنسيقا على

الحوافز والصكوك الاشتقاقية وعلى تداول العقود الموحدة. ونحن ضد فرض شروط تنظيمية مضنية لا داعي لها، وندعو إلى وضع ضوابط فعالة لها مصداقيتها ويمكن إعمالها على جميع الأصعدة، ضمانا للشفافية المطلوبة في النظام المالي وللرقابة اللازمة عليه. فكل مؤسسة من المؤسسات المعنية لا بد وأن تخضع لقدر كاف ومناسب من الرقابة والضبط. ونؤكد أنه ينبغي لكل بلد من البلدان أن يضبط أسواقه ومؤسساته ووكالاته المالية على نحو ملائم بما يتفق وأولوياته الإنمائية وظروفه والتزاماته وتعهداته الدولية. ونشدد على أهمية الالتزام السياسي وبناء القدرات من أجل كفالة التنفيذ الكامل لما يتخذ من تدابير.

٣٨ - ونشدد على ضرورة كفالة أن تمتثل جميع مناطق الاختصاص الضريبي والمراكز المالية لمعايير الشفافية والضبط. ونؤكد من جديد ضرورة مواصلة العمل على تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك داخل إطار الأمم المتحدة، بوسائل من بينها التشجيع على إبرام اتفاقات الازدواج الضريبي. ومن شأن الأطر الشاملة للجميع القائمة على التعاون أن تكفل مشاركة جميع مناطق الاختصاص ومعاملتها على قدم المساواة. وندعو إلى توخي الاتساق وعدم التمييز في إعمال شروط الشفافية والمعايير الدولية المتعلقة بتبادل المعلومات.

٣٩ - وتشير التقديرات إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة تبلغ عدة أضعاف حجم المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية وأنها تؤثر تأثيرا ضارا على تمويل التنمية. وينبغي أن تشتمل التدابير التي تتخذ من أجل تعزيز عملية ضبط النظام المالي الرسمي وغير الرسمي وزيادة الرقابة عليه وتحسين درجة شفافيته على خطوات للحد من التدفقات المالية غير المشروعة في جميع البلدان. كذلك فإن تحسين شفافية النظام المالي العالمي يمنع التدفقات المالية غير المشروعة، بما فيها التدفقات المتجهة إلى المراكز المالية الدولية، ويعزز القدرة على الكشف عن الأنشطة غير المشروعة.

٤٠ - وقد تفاقمت الأزمة الراهنة نظرا لأنه لم يجر منذ البداية تقدير الحجم الكامل للمخاطر المتزايدة في الأسواق المالية وما يمكن أن تؤدي إليه من زعزعة استقرار النظام المالي الدولي والاقتصاد العالمي. ونحن نعترف بضرورة الرقابة المتوازنة والفعالة من جانب صندوق النقد الدولي على المراكز المالية الرئيسية وتدفقات رأس المال الدولية والأسواق المالية. ونرحب في هذا السياق بقيام المؤسسات الدولية المعنية بتحسين نظم الإنذار المبكر من أجل التنبيه في وقت مبكر بالمخاطر المالية والمخاطر التي تهدد الاقتصاد الكلي، والإجراءات اللازمة للتصدي لها.

٤١ - وقد سلطت الأزمة الجارية الضوء على مدى التكامل القائم بين اقتصاداتنا وعلى أن سلامتنا الجماعية هي كل لا يتجزأ وأنه لا يمكن الاستمرار في التركيز بصورة ضيقة على

المكاسب القصيرة الأجل. ونحن نؤكد من جديد على مبادئ التنمية المستدامة ونشدد على ضرورة التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن القيم والمبادئ الرئيسية التي من شأنها أن تعزز التنمية الاقتصادية المستدامة العادلة والمنصفة. ونؤمن بأن المسؤولية الاجتماعية والبيئية الواقعة على عاتق الشركات عنصر هام يقوم عليه هذا التوافق في الآراء. ونعترف في هذا الصدد بأهمية المبادئ العشرة الواردة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

إصلاح النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين

٤٢ - أعطت هذه الأزمة دفعة جديدة للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين، بما في ذلك المسائل المتصلة حسب الاقتضاء بالولاية والنطاق والحوكمة والاستجابة والتوجه الإنمائي. وثمة توافق في الآراء بشأن ضرورة الاستمرار في إصلاح المؤسسات المالية الدولية وتحديثها، بهدف تمكينها على نحو أفضل من التصدي للتحديات المالية والاقتصادية الراهنة ومن تلبية احتياجات الدول الأعضاء، وكذلك بهدف إعدادها بصورة أفضل لتعزيز الأدوار التي تقوم بها حاليا المتمثلة في الرصد والرقابة وتقديم المساعدة الفنية والتنسيق، من أجل المساعدة على اتقاء الأزمات المماثلة في المستقبل، وذلك وفقا للولاية المنوطة بكل من هذه المؤسسات.

٤٣ - ونحن نؤكد الحاجة الماسة إلى مواصلة إصلاح إدارة مؤسسات بريتون وودز، على أساس التمثيل العادل والمنصف للبلدان النامية، من أجل زيادة مصداقية هذه المؤسسات وإخضاعها للمساءلة. ولا بد أن تجسد تلك الإصلاحات الحقائق الراهنة وأن تعزز من منظور الأسواق الناشئة الدينامية والبلدان النامية، بما فيها أشد البلدان فقرا، ومن إبداء رأيها ومشاركتها.

٤٤ - وندعو إلى الإسراع في إتمام عملية إصلاح إدارة البنك الدولي، ووضع خريطة طريق عاجلة لمواصلة الإصلاحات المتعلقة بمشاركة البلدان النامية وإبداء رأيها، بغية التوصل إلى اتفاق بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٠، استنادا إلى نهج تتجلى فيه ولاية البنك الإنمائية، وعن طريق عملية تشاور شفافة تضم جميع الأطراف ويشارك فيها جميع أصحاب المصلحة. كذلك ندعو إلى إجراء مشاورات تضم جميع الأطراف بشأن مواصلة الإصلاحات الرامية إلى تحسين قدرة البنك الدولي على الاستجابة والتكيف.

٤٥ - ومن المهم للغاية أن يكتسب البنك الدولي بعد إصلاحه القدرات الفنية والتسهيلات الائتمانية والموارد المالية اللازمة للمساعدة في الجهود التي تبذلها البلدان النامية بهدف تلبية احتياجاتها الإنمائية العامة، وإكمال تلك الجهود.

٤٦ - ونحن نقر بأهمية تعزيز المصارف الإنمائية الإقليمية، مع مراعاة مصالح جميع بلدانها الأعضاء. ومن المهم أيضا أن تقدم تلك المصارف المساعدة على الأجلين المتوسط والطويل من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية لعملائها. ونعرب عن دعمنا للتدابير الرامية إلى تعزيز القدرة المالية والإقراضية للمصارف الإنمائية الإقليمية. وعلاوة على ذلك، نقر بأهمية المبادرات والترتيبات الإقليمية والأقاليمية ودون الإقليمية الأخرى الرامية إلى تعزيز التنمية والتعاون والتضامن فيما بين أعضائها.

٤٧ - ونعترف بأنه لا غنى عن الاضطلاع، على سبيل الأولوية، بإصلاح صندوق النقد الدولي بصورة شاملة وسريعة. ونتطلع إلى الإسراع بخطى هذا التقدم من أجل زيادة مصداقية الصندوق وخضوعه للمساءلة. وننوه بالاتفاق على التعجيل بتنفيذ مجموعة إصلاحات الصندوق المتعلقة بالحصص وإبداء الرأي التي اتفق عليها في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وندعم بشدة إتمام الاستعراض المقبل لنظام الحصص الذي يتوقع، وفقا للاتجاهات الحالية، أن يؤدي إلى زيادة نصيب الاقتصادات الدينامية من الحصص، وبخاصة زيادة حصص الأسواق الناشئة والبلدان النامية ككل، والمقرر أن يكتمل في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الأمر الذي من شأنه أن يعزز شرعية الصندوق وفعاليته.

٤٨ - ونؤكد من جديد ضرورة معالجة الشواغل التي كثيرا ما يجري الإعراب عنها بشأن مدى تمثيل البلدان النامية في الهيئات الرئيسية المسؤولة عن وضع المعايير. ومن ثم، نعرب عن ترحيبنا بالتوسع في عضوية مجلس تحقيق الاستقرار المالي ولجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف، باعتبار ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح، ونشجع الهيئات الرئيسية المسؤولة عن وضع المعايير على القيام على وجه السرعة بإعادة النظر مرة أخرى في عضويتها، مع النهوض في الوقت نفسه بفعاليتها، من أجل تعزيز تمثيل البلدان النامية على النحو المناسب.

٤٩ - ونتفق على أنه ينبغي تعيين رؤساء المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز، وكبار مديريها من خلال عملية انتقاء تتسم بالانفتاح والشفافية وتقوم على أساس الجدارة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي والإقليمي.

٥٠ - والواقع أن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية يكمل بعضها بعضا مما يجعل من الضروري للغاية تنسيق الإجراءات التي تتخذها. لذا، فإننا نشجع على استمرار وزيادة التعاون والتنسيق والاتساق والمعاملات المتبادلة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ونرى في هذا الصدد أن هذا المؤتمر يشكل خطوة هامة تكفل زيادة التعاون.

سبل المضي قدما

٥١ - لقد اجتمعنا معا من أجل تعزيز فهمنا الجماعي للآثار المترتبة على الأزمة والمساهمة في تحديد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها على الصعيد العالمي للتصدي لها على نحو يشارك فيه الجميع، ومن خلال العمل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

٥٢ - وسوف نجتهد في الجمع بين الإجراءات التي نتخذها على الأجل القصير للتصدي للأثر المباشر للأزمة المالية والاقتصادية، ولا سيما أثرها على أشد البلدان ضعفا، والإجراءات التي تتخذ على الأجلين المتوسط والطويل، والتي تستلزم بالضرورة السعي إلى تحقيق التنمية وإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي. ونقترح في هذا السياق اتباع مسار العمل التالي:

(أ) تعزيز قدرة الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها وتحسين الاتساق والتنسيق فيما بين السياسات والإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والسياسات والإجراءات التي تتخذها المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية المعنية؛

(ب) مواصلة تطوير الإجراءات الشاملة التي يتخذها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للتصدي للأزمة من أجل دعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، من خلال نهج منسق تتبعه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية على الصعيد القطري. ولا بد أن يظل زمام تلك الإجراءات في يد البلدان المستفيدة، كما يجب في هذا السياق أن يجري معالجة أوجه الضعف التي تتسبب فيها الأزمة أو تؤدي إلى تفاقمها، ومواصلة تعزيز تولي السلطات الوطنية زمام الأمور. وينبغي أن يعتمد في تلك الإجراءات على الخطوات التي اتخذها بالفعل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة على الصعيد القطري. ونحث المجتمع الدولي على كفالة تقديم الدعم الكافي للإجراءات التي يتخذها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للتصدي للأزمة؛

(ج) تقصي السبل الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية، من أجل التصدي للتحديات التي تطرحها الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة بالنسبة للهجرة والمهاجرين، مع مراعاة الأعمال والأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ولجانها الإقليمية ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية، من قبيل المنظمة الدولية للهجرة.

٥٣ - ونطلب إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تستفيد استفادة كاملة من الدور الذي تضطلع به في مجال الدعوة من أجل تعزيز الانتعاش والتنمية في البلدان النامية، ولا سيما أشدها ضعفا.

٥٤ - وندعو الجمعية العامة إلى إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في هذه الوثيقة الختامية، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في أعماله إلى الجمعية العامة قبل نهاية الدورة الرابعة والستين.

٥٥ - ونشجع رئيس الجمعية العامة على إدراج الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية ضمن المواضيع الرئيسية للمناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

٥٦ - ونطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بما يلي:

(أ) النظر في تعزيز وتحسين الاستجابة المنسقة من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ووكالاتها المتخصصة في سياق متابعة وتنفيذ ما جاء في هذه الوثيقة الختامية، من أجل النهوض بالاتساق والتناسق اللازمين لدعم عملية بناء توافق في الآراء بشأن السياسات المتصلة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية؛

(ب) تقديم توصيات إلى الجمعية العامة، وفقا لإعلان الدوحة المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بشأن الاضطلاع بعملية حكومية دولية معززة تتسم بمزيد من الفعالية ويشارك فيها جميع الأطراف، بهدف متابعة التمويل الموجه إلى التنمية؛

(ج) النظر في تعزيز الترتيبات المؤسسية الرامية إلى النهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛

(د) القيام، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، باستعراض تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة وتلك المؤسسات، مع التركيز بوجه خاص على تحسين التعاضد والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وعلى الفرص المتاحة للمساهمة في تعزيز ولاية كل منها؛

(هـ) النظر في إمكانية إنشاء فريق خبراء مخصص للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة في هذا الشأن. ويمكن لهذا الفريق أن يقدم الخبرات والتحليلات الفنية المستقلة التي من شأنها أن تساهم في توفير أساس يسترشد به في العمل وصنع القرار السياسي على الصعيد الدولي وتعزيز تبادل الحوار والآراء على نحو بناء بين صانعي السياسات والأكاديميين والمؤسسات والمجتمع المدني.

٥٧ - ونطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير بصفة منتظمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أعمال فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية.

٥٨ - وندعو منظمة العمل الدولية إلى تقديم ''الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل'' الذي اعتمد في الدورة الثامنة والتسعين لمؤتمر العمل الدولي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية التي تعقد في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٩ والذي يهدف إلى العمل على تحقيق الانتعاش من الأزمة من خلال توفير فرص عمل مكثفة، بالاستناد إلى برنامج توفير فرص العمل الكريم وإلى إيجاد نمط من النمو المستدام.

٥٩ - ونشجع الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة المساهمة في تطوير الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي لمواجهة الأزمة.